

ورقة عمل رقم 17

أوضاع الأمن الغذائي في سورية

سميرة الزغبي

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

نيسان 2006

مشروع GCP/SYR/006/ITA



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة



التعاون
الإيطالي



وزارة الزراعة
و الإصلاح الزراعي

الفهرس

i	
	1 .1
3 2
3 1.2
31.1.2
31.1.2
42.1.2
51.2.2
5	2.2.2
51.3.2
62.3.2
7 3
71.1.3
82.1.3
93.1.3
111.2.3
122.2.3
123.2.3
144.2.3
145.2.3
17 4
21	

الملخص التنفيذي

تقع التكاليف الباهظة بسبب الجوع وسوء التغذية على عاتق الأفراد والأسر والمجتمعات والدول لأن أكثر من ربع جياح العالم يقطنون في دول العالم الثالث حيث تسود معدلات عالية لسوء التغذية (35% من السكان أو أكثر). وتصنف سوريا ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي بالرغم من التقدم الذي أحرزته الزراعة ولكن زيادة النمو السكاني تحد من زيادة إنتاج الغذاء .

تقدم هذه الورقة تقييماً أولياً للأمن الغذائي من خلال عرض الأدبيات والدراسات التي تناولت هذا الموضوع على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي . ويعرض هذا التقييم إلى ما اتخذته الحكومة السورية من سياسات وتخطيط في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في المناطق الريفية كما يعرض الأبحاث الجارية من قبل المنظمات الدولية مثل الفاو ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، منظمة الصحة العالمية ، اليونيسيف ، وغيرها . يقع الإطار المفاهيمي والتعريفات في الجزء الأول من الورقة أما الجزء الثاني فيحوي مراجعة للتحليل الذي تقدمه أحدث الدراسات والأبحاث المستجدة (على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي) مع التركيز على علاقة الأمن الغذائي بمنهج استدامة سبل العيش . أما الجزء الأخير من الورقة فيقدم أهم النتائج التي تلخص أوضاع الأمن الغذائي الراهنة في سورية الحاجة إلى مزيد من مجالات البحث حيث لا تزال هناك الكثير من التحديات تواجه تحقيق الأمن الغذائي في كثير من المواقع في الريف السوري حيث العديد من الأسر لا تجد سبلاً كافية للحصول على حاجتها من الغذاء . حيث يمكن إقامة حملات لرفع مستوى الوعي الصحي وفائدة الغذاء المتوازن من أجل خفض معدلات الأطفال المصابين بنقص الوزن وسوء التغذية .

1. مقدمة

على الرغم من تحقق الرفاهية في أغلب بقاع العالم ، إلا أن 800 مليون إنسان في العالم يعانون من الجوع المزمن ومنذ القرن الماضي لم ينقص عدد الأفراد الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم . وبحسب تقرير التنمية البشرية للعام 2004 الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة ففي الوطن العربي 34 مليون يعانون من سوء التغذية ولن يتم التمكن من خفض هذا العدد إلى النصف حتى عام 2015 كما كان متوقفاً . وعلى الصعيد الإقليمي فتم التمكن من خفض عدد الذين يعانون من سوء التغذية في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . أما في جنوب الصحارى الإفريقية وشمال أفريقيا والشرق الأدنى فعلى العكس فقد استمر العدد بالتزايد (الفاو، 2004) . بالإضافة لذلك يموت في كل سنة 11 مليون طفل في العالم تحت سن الخمس سنوات (مليون طفل في العالم العربي) .

وقد ظل العالم العربي يعتبر منطقة اكتفاء ذاتي حتى بداية السبعينات في كثير من السلع الغذائية . أما بعد منتصف السبعينات فقد تضاعف الطلب على الغذاء نتيجة تضاعف أعداد السكان مؤدياً إلى العجز الغذائي واتساع فجوة الغذاء فبرزت أهمية قضايا الأمن الغذائي في ضوء توجهات العالم الاقتصادية والسياسية الحالية وتغير أنظمة التجارة المترافقة مع اتفاقية الشراكة الأوروبية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وأصبح الآن تحقيق الأمن الغذائي هو الهدف الاستراتيجي الرئيس في المنطقة .

تشير تقديرات الفاو في هذا الإطار إلى أن نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في سوريا 2.5-4% من السكان وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الدول النامية علماً بأنه استخدم في تلك التقديرات مؤشر السرعات الحريرات وهو من المؤشرات غير الكافية للتصنيف بالنسبة لسورية وتناقصت أيضاً هذه النسبة بين الفترات 1990-1992 و 1999-2001 (الفاو، 2004) . ولكن لا تزال سوريا تواجه تحدياً كبيراً لتحقيق الأمن الغذائي خصوصاً وأن غالبية الفقراء (61% منهم) يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون الزراعة كسبيل رئيسي للعيش (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2005) . فمعظم التقديرات التي أجريت مؤخراً من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع الحكومة السورية بينت في عام 2004 أن 2.02 مليون فرداً في سوريا (11.4% من السكان) لا يحصلون على المتطلبات الأساسية الغذائية وغير الغذائية .

فالإقتصاد السوري يعتمد في معظمه على الزراعة والتي 70% منها زراعة بعليبة متدنية ومتذبذبة الإنتاجية و لا تؤمن مصادر كافية للعيش . وتشكل مخاطر الطقس إلى جانب فترات الجفاف وتفتت الحيازات وتراجع خصوبة التربة عوائق أمام تطوير الزراعة . فمسألة الأمن الغذائي في سوريا هي مسألة مرتبطة إلى حد كبير

بتدني الإنتاج الزراعي والاستخدام غير المستدام لموارد الأرض والمياه وغيرها من العوامل المؤدية بدورها إلى ترك الزراعة بحثاً عن مصادر أخرى للدخل .

إن ارتفاع معدلات النمو السكاني وازدياد عدد القادمين الجدد إلى سوق العمل مع عدم القدرة على تأمين فرص العمل بالإضافة إلى تأثير التغيرات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة كل هذا أدى إلى ارتفاع معدل البطالة من 6.8 % في 1995 إلى 9.5 % من إجمالي القوى العاملة في عام 2000 (هيئة تخطيط الدولة و برنامج الأمم المتحدة للتنمية ،حزيران 2003) ووصل إلى 10.8% في عام 2004 (المكتب المركزي للإحصاء ، 2005) .

للإجابة على السؤال الرئيسي "هل هناك أمن غذائي في سوريا؟" تقوم هذه الورقة بتقييم أولي لأحدث الدراسات المتعلقة بالموضوع التي أجريت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وللخطط والسياسات الحكومية المتبعة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في المناطق الريفية . وكذلك للأبحاث التي تقوم بها المنظمات الدولية مثل الفاو ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، منظمة الصحة العالمية ، اليونيسيف ، وغيرها لتقييم الوضع الراهن للأمن الغذائي في الدول النامية لما لهن من أهمية أيضاً .

تتألف الورقة من أربعة أقسام رئيسية : يتضمن الجزء الأول الإطار المفاهيمي والتعريفات . ويقع التحليل الذي تقدمه الدراسات والأبحاث المستجدة (على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي) مع التركيز على علاقة الأمن الغذائي بمنهج استدامة سبل العيش في الجزء الثاني . أما الجزء الأخير فيقدم أهم النتائج التي تلخص أوضاع الأمن الغذائي الراهنة في سورية ومقترحات مستقبلية للبحث في أبعاد الأمن الغذائي التي تحتاج إلى الدراسة .

2. الإطار المفاهيمي

1.2. ما هو المقصود بالأمن الغذائي، انعدام الأمن الغذائي ، والحالة الحرجة؟

إن حق الحصول على الغذاء هو حق إنساني مبني على المبدأ 11 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية التي تضمن لكل إنسان المستوى المقبول للعيش له ولأسرته من حيث الغذاء والملبس والسكن (الفاو ، 2003).

1.1.2. الأمن الغذائي

تعريف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) للأمن الغذائي هو توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية- الاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية . فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب التالية :

- توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة .
- توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر .
- توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة ، الصحية ، الماء النظيف والشروط الصحية- الصحة العامة .

إذن فالهدف الأساسي للأمن الغذائي بحسب المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) هو توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية لحصول كافة البشر على الغذاء الكافي والضروري . ويجب تحقق هذا على الأصعدة الثلاث معاً: الأفراد ، الأسر والوطن/الإقليم . وبناء على هذا التعريف المتفق عليه دولياً فلأمن الغذائي ثلاثة أبعاد : الكفاية والاستقرار وإمكانية الحصول عليه . فالأمر يتطلب الحاجة ليس فقط لتأمين كميات كافية منه ولكن يتطلب أيضاً ضمان استمرار هذه الكميات وضمان وصولها إلى المحتاجين .

1.1.2. انعدام الأمن الغذائي

يحدث انعدام الأمن الغذائي عندما يعاني الناس من نقص التغذية نتيجة عدم توفر الغذاء أو عدم التمكن من الحصول عليه . وهم الأشخاص الذين تكون مقاديرهم الغذائية أقل من الاحتياجات الضرورية الدنيا من الحريات (الطاقة) وأولئك الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض فيزيائية بسبب نقص التغذية والطاقة الناجمين عن عدم كفاية وجباتهم الغذائية أو عدم توازنها أو عن عدم قدرة الجسم المرضية على الاستفادة من الغذاء . وانعدام الأمن الغذائي هو ظاهرة معقدة تعزى إلى مجموعة كبيرة من العوامل المختلفة من حيث الأهمية إقليمياً

ودولياً ومجتمعياً وعلى مدى الزمن . يمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعات كبيرة هي : اجتماعية-اقتصادية وسياسات بيئية ، الأداء الاقتصادي العام ، إجراءات الرقابة ، والصحة العامة .

2.1.2. الحالة الحرجة

الحالة الحرجة تعود إلى مجموعة العوامل التي تضع الناس في خطر انعدام الأمن الغذائي . وتتحدد درجة ضرر الأفراد والأسر و الجماعات بمدى تعرضهم لهذه العوامل وقدرتهم على التكيف مع مقاومة أوقات الأزمات . وهناك أيضاً أهمية للبعد الزمني لظاهرة الفقر وعدم المساواة . وعادة يستخدم مفهوم الحالة الحرجة والمهمشين في هذا الإطار وينطبق أيضاً على الأسر ذات الفقر المدقع .

2.2. الأمن الغذائي ومنهج سبل العيش

هناك ارتباط قوي بين منهج سبل العيش المستدامة وبين المنهج التشاركي لتقدير مستوى الفقر بالتحديد . حيث وضعت هذه التقديرات كأداة لتضمين كافة مفاهيم الفقر في تحليل الفقر وفي وضع استراتيجيات التخلص منه ، وذلك عن طريق بناء أدوات لتقييم الفقر وإدخالها في عمليات رصد الرفاهية الاجتماعية و صياغة السياسات ومن ثم استخدامها كطريقة في خلق الانتماء والعلاقات الوثيقة بين مختلف الأطراف المعنيين بعمليات اتخاذ القرار (الإدارة العالمية للتنمية ، 2001) .

إن منهج سبل العيش يشابه المنهج التشاركي لتقدير مستوى الفقر ويعود أصلاً إلى طرق البحث التشاركي والإجرائي . فكلاهما يشتركان في الكثير من المفاهيم المتعارف عليها مثل التأكيد على الاعتماد على أنواع مختلفة من الأصول في حال قابلية التعرض للضرر في الأزمات بحيث يتم التعويض تكاملياً . ولكن بما أن كلاهما في نفس الإطار ، فمن غير الممكن وضع تعريف للروابط في أية حال . وفي معظم الحالات فيمكن القول بأن الفقر هو معاكس لنتائج سبل المعيشة فإذا وصفنا الفقر على أنه انعدام الأمن الغذائي وضعف أو عدم توفر الخدمات الأساسية ، لذلك فمن المتوقع أن تؤدي سبل المعيشة إلى معطيات أو مخرجات لمدى توفر الأمن الغذائي والشعور بالقوة وتحسين الخدمات الأساسية . لذلك فالأساس في فهم مخرجات سبل العيش هو المقدرة على تحديد تعريف الفقر محلياً .

يشترك منهج سبل العيش مع المناهج التشاركية فيما يلي :

- يعزز سعي الأفراد لتحقيق أهداف معيشتهم وليس هناك أحكام مسبقة حول ما يجب إجراؤه من خلال العمل .
- يعتمد على قوة الأفراد وهذا ممكن فقط باستخدام المناهج التشاركية ممن لديه المقدرة للحصول على رأس المال وكيف تتأثر مقدراتهم تلك بالقوانين المؤسساتية والاجتماعية والتنظيمية والبيئية .
- يسعى من خلال التحليل التشاركي إلى فهم تأثير السياسات العامة على سبل معيشة الأسر .
- يعتمد على مناقشة السكان المحليين حول المؤشرات مندرجة تحت الاستشارات التشاركية .

1.2.2 المنهج التشاركي لتقدير الفقر

ينظر المنهج التشاركي إلى الفقر على أنه ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد وتتبع من عدة عوامل متشابكة (وهذا منسجم بوضوح مع منهج سبل العيش ككل) . على الرغم من تعقيد ظاهرة الفقر إلا أنه يمكن تعميمها على مواقع وجماعات متشابهة . فيما يلي المكونات الأساسية لطريقة فهم الناس للفقر على أنه :

- حالة من الضعف النفسي والإتكالية .
- الشعور بالحرمان من الخدمات والأسواق و المؤسسات الحكومية والمعلومات .
- ضعف القدرة على التمثيل في صنع القرار .
- انعدام الأمن الغذائي .
- عدم الحصول على عمل وعدم ضمان مصدر للدخل .
- الأمية .
- عدم توفر ممتلكات تحصنه ضد الصدمات والأزمات (الحالة الحرجة) .
- انعدام الأمن بشكل عام وعدم توفر سبل عدم الاستغلال .
- الضعف الجسدي والصحي وعدم توفر الرعاية الصحية والاحترام والفاعلية .
- الشعور بالعزلة الاجتماعية ونقص الوعي الثقافي وعدم الانخراط بالحياة الاجتماعية .

لذلك فيجب أن تكون عملية استقصاء معطيات السبل المعيشية واسعة المدى وكافية لتغطية المجال الواسع لقضايا المجتمع المحلي .

2.2.2 الأمن الغذائي والفقر

هناك بعض التداخل بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي . وإن انعدام الأمن الغذائي المزمن يترافق دائماً مع الفقر وحل هذه المشكلة عادة يتطلب تقديم المعونة من مصادر خارجية . أما انعدام الأمن الغذائي الموسمي فينجم عن أنماط اعتيادية من الفعاليات المرتبطة بالطقس مثل دورة الإنتاج المحصولية ولكن هناك أيضاً مظاهر أخرى للنشاط الاقتصادي التي تحوي مكون موسمي قوي . لذا فهناك عدد من الطرق لتلافي آثار انعدام الأمن الغذائي الموسمي . فمن الممكن للحكومة أن تدعم بعض الوظائف والأنشطة خارج المزرعة عن طريق تثبيت الأسعار باستخدام وسائل تخفيف الصدمات للحد من أثر تذبذب الأسعار الموسمي وتوفير بدائل لمصادر منح القروض و تلافي مشكلة الديون المتراكمة .

3.2 مؤشرات لقياس الأمن الغذائي

1.3.2 الاحتياجات الغذائية

يجب استخدام طرق ملائمة لقياس المفاهيم التالية الكفاية والثبات وإمكانية الحصول على الغذاء . وتستخدم بعض المصطلحات في الاقتصاد الكلي كتوزيع الدخل وتوفر الغذاء ، وبعضها الآخر يستخدم على مستوى

الأسرة مثل احتياطي الغذاء ، واستهلاك الغذاء و مصطلحات أخرى تستخدم كمؤشرات لحالة الفرد مثل الوارد الغذائي وغيرها وهنا يتم التركيز على المؤشرات المباشرة للاستهلاك الغذائي والحالة الغذائية .

تعرف الاحتياجات الغذائية بأنها معدلات الطاقة اليومية الضرورية لفئة من الأفراد لممارسة حياتهم الطبيعية وهم بحالة صحية جيدة . وتختلف الاحتياجات الغذائية بحسب العمر والجنس والوزن والنشاط الفيزيائي . تستخدم المقادير المرجعية كمؤشرات لحساب وتقييم كفاية الاحتياجات الغذائية بحيث يحدد أفضل وضع ممكن صحياً فيحسب المتوسط زائد ناقص حدي الانحراف المعياري مع الأخذ بعين الاعتبار هامش للفروق الفردية وهذه المؤشرات تلائم 97.5% من السكان .

2.3.2 تقدير نقص الغذاء

تقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /الفاو/ في كل عام بجمع بيانات الكميات المتاحة من الغذاء في كل دولة على حده وجدولتها في نشرات الميزان الغذائي تحت البنود التالية لكل سلعة غذائية : المنتج والمستورد والمستجر من المخزون الاحتياطي مطروحاً منها الصادرات والتالف والمستخدم علفاً للحيوانات أو المستخدم لأغراض غير غذائية وتقسيم الناتج على المعادل الحروري لكل الغذاء المتاح للاستهلاك البشري لمجموع السكان للحصول على متوسط الوارد اليومي المتاح من الطاقة . وتستخدم بيانات مسوحات الأسرة لاشتقاق معامل الانحراف وحساب درجة التفاوت في إمكانية الحصول على الغذاء . وبما أن البالغ يحتاج إلى ضعف ما يحتاجه الطفل ذو ثلاث سنوات من العمر من الطاقة فإن الحد الأدنى من الاحتياجات لكل شخص في كل دولة يحسب على أساس مزيج من العوامل : العمر و الجنس و الوزن . وتقوم الفاو بتصنيف السكان الذين يقل استهلاكهم اليومي عن الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية اليومية في فئة ناقصي التغذية .

3. الأمن الغذائي على الصعيدين العالمي والمحلي

1.3. الأمن الغذائي على الصعيد العالمي

في إطار الجهود العالمية المبذولة منذ الستينيات للحد من زيادة عدد السكان وتأمين نصيب أكبر من الغذاء للفرد الواحد بأسعار أقل فقد استمر الوضع الغذائي العالمي في تحسنه بثبات وذلك بفضل تضافر عدة عوامل هي استخدام البذور عالية الإنتاجية والري ومكافحة الأمراض الحشرية بحيث تم استخدام كميات كبيرة من المياه في الزراعة. والآن مع استمرار ازدياد السكان ، وإن بمعدلات أقل ، فستكون هناك حاجة ماسة إلى إنتاج غذاء وأعلاف أكثر في المستقبل . ففي حين أن الغذاء المنتج يلبي حاجة السوق بأسعار منخفضة نسبياً حتى الآن إلا أن ثمانمائة مليون إنسان في العالم لا يجدون ما يكفي قوت يومهم . وبالرغم من التحسن العام في الحالة الغذائية فإن أعداد من يعانون من نقص التغذية تناقصت بمعدلات أقل من المتوقع . وقد وضعت قمة الغذاء العالمي في اجتماعها عام 1996 هدفاً لتخفيض عدد الجياع في العالم إلى النصف مع حلول عام 2015 إلا أن التوقعات تشير إلى عدم إمكانية تحقق هذا الرقم حالياً إلا إذا اتخذت إجراءات ذات فعالية عالية . ويمكن التمييز بين منهجين اثنين لتحليل السياسات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي . وهما منهجا العرض والطلب ، فالعرض يحدد المتاح من الغذاء أما الطلب فيتعلق بإمكانية الحصول عليه . العوامل التي تحدد العرض هي (1) حجم الإنتاج واستقرار كمياته المنتجة ؛ (2) المتاح من المخزون الغذائي ؛ (3) المستورد من الغذاء . أما العوامل التي تحدد الطلب فهي (1) القوة الشرائية لكافة الفئات المعتمدة على السوق أي الدخل والأسعار وعلى توفر العملة الصعبة اللازمة للاستيراد ؛ (2) توفر الأصول المنتجة عند المنتجين (3) التحولات بغير طرق السوق (بما فيها المعونات الغذائية) . فأى من المنهجين نعتد هذا يتعلق بالعرض والطلب وأيهما يسوده العجز لدينا .

1.1.3. توفير الغذاء

إن المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء في العالم هو الزراعة بشقيها النباتي والحيواني والغابات . لذا فإن معظم الإنتاج الغذائي (حبوب ، زيوت ، إنتاج حيواني وأسماك) يعتمد على الأنظمة الزراعية ككل والتي تشكل المياه فيها عاملاً حاسماً من عوامل الإنتاج (الفاو ، البنك الدولي ، 2001) . وعلى المستوى المحلي أيضاً فالزراعة هي دعامة العديد من اقتصاديات الأرياف وإن تأمين 2700 حريرة للفرد الواحد في اليوم الواحد اللازمة والضرورية لحالة تغذوية ملائمة يتطلب وسطياً 1000 متر مكعب من المياه (الفاو ، البنك الدولي ، 2001) .

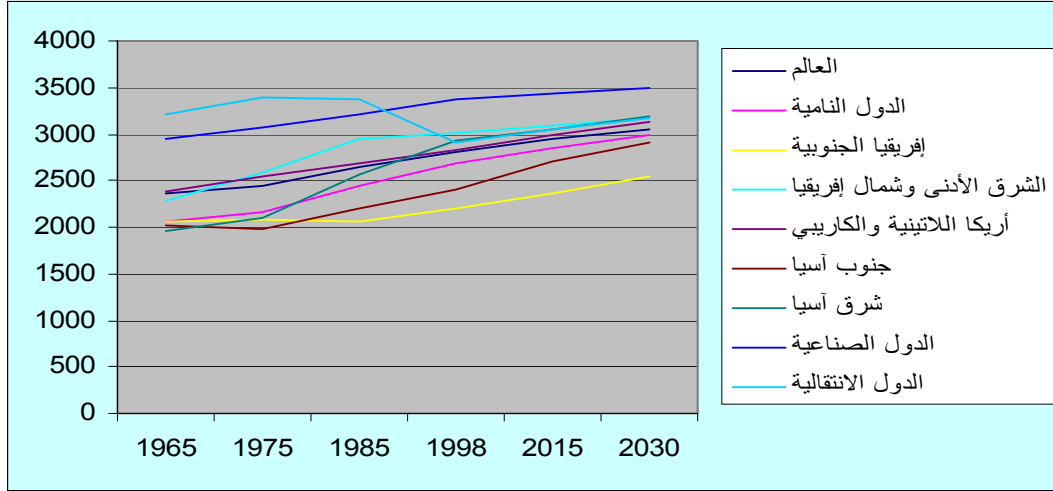
إن غالبية الزراعة بعلية ولكن المساحة المروية تشكل حوالي خمس إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في الدول النامية و تنتج حوالي خمسي المحاصيل وثلاثة أخماس الحبوب . والحبوب هي أهم المحاصيل لأنها توفر 56% من الحريرات المستهلكة . يشمل الإنتاج الغذائي من الشق الحيواني اللحوم (أبقار ، دواجن ، إلخ) ،

منتجات الألبان والبيض . ارتفعت في العقود القليلة الماضية معدلات استهلاك اللحوم بمعدل 5 إلى 6% في السنة ومعدلات استهلاك الحليب والألبان بمعدل 3 إلى 4% في السنة في عدد قليل من البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل البرازيل والصين . ولكن العديد من الدول والأقاليم مثل جنوب إفريقيا وأجزاء من الشرق الأدنى وشمال إفريقيا لا تزال بحاجة لرفع مستوى استهلاكها من البروتين و من استهلاك اللحوم . أما قطاع الدواجن فلا يزال يتوسع بتسارع فقد ارتفع حصتها بالنسبة إلى إنتاج اللحوم من 13% في منتصف الستينات إلى 28% حالياً ويتوقع الاستمرار مستقبلاً في هذا التوسع في إنتاج لحوم الدواجن . وإن تكثيف الإنتاج الحيواني قد أدى إلى الحاجة الملحة لإنتاج الحبوب كعلف للحيوانات وتزداد هذه الحاجة باستمرار لتلبية الطلب . إذن فقد تطور الإنتاج الزراعي في العقود الماضية بشكل أعلى من تطور السكان وليس هناك دليل على أن هذا سيتغير فبشكل عام فمؤشرات الزراعة تدعو إلى التفاؤل الحذر . أما التجارة فتلعب دوراً هامشياً في توفير الغذاء إذا ما قورنت بالإنتاج المحلي الكلي ولكن دورها أخذ حالياً بالتزايد . ففي منتصف السبعينات استوردت الدول النامية 39 مليون طن من الحبوب ومن المتوقع ارتفاع هذا الرقم إلى 198 مليون طن في 2015 وإلى 265 مليون طن في 2030 . أما أسواق التصدير فهي إحدى أهم معايير التنمية المستدامة بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على الزراعة .

2.1.3.2.1.3 الاستهلاك الغذائي

يستخدم مصطلح الاستهلاك الفردي للغذاء (سعة حرارية/شخص/يوم) كمؤشر لمقدار الوارد الغذائي . وبحسب بيانات منشورات الفاو فهناك تطور إيجابي للاستهلاك الفردي منذ 1965 ويتوقع استمرار التحسن بزيادة ثابتة حتى عام 2030 على المستوى العالمي والدول النامية (شكل 1) .

شكل 1 : استهلاك الفرد الواحد من الطاقة بين 1965 و 2030 (سعة حرارية /شخص/يوم)



المصدر : الفاو ، 2002 .

يعتبر مقدار 2700 كيلو كالوري من الاستهلاك الفردي هو مؤشر على الحد الأدنى لتلبية احتياجات الأمن الغذائي. ولا يتم إشباع الاحتياجات الغذائية إلا عند 3500 سعة حرارية /شخص/يوم (الفاو ، 2002). ويجب ملاحظة أن ليس كل ارتفاع في الاستهلاك الغذائي يمكن أن يقابله تناقص في أعداد البشر الذين يعانون من نقص التغذية وخاصة في الدول ذات النمو السكاني المرتفع .

3.1.3 نقص التغذية على الصعيد العالمي

يقطن أكثر من ربع جياح العالم في مناطق ترتفع فيها نسبة نقص التغذية إلى أكثر من 35% وهم تقريباً نصف السكان في ست وعشرين دولة نامية . فنقص التغذية يسود بمعدلات عالية في ستة دول من العالم فقط هي : أفغانستان ،بنغلادش ، هايتي ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، منغوليا ، واليمن. أما باقي السكان الذين يعانون من نقص التغذية ويشكلون حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم فيعيشون حيث تتراوح معدلات الجوع فيها بين أقل من 5% أو تصل إلى 35% . أما الدول الآسيوية فتتوزع بالتساوي بين فئات ذات معدلات سوء تغذية منخفضة وسطيأ (5-19%) وعالية وسطيأ (20-34%) ومنها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أما دول الشرق الأدنى فيعيش فيها ستة ملايين من السكان فمعدلات نقص التغذية منخفضة جداً (الفاو ، 2005) .

وفي كل عام يذهب سوء التغذية ونقص الفيتامينات والمعادن الأساسية بحياة أكثر من خمسة ملايين طفل نتيجة انخفاض الإنتاجية والاستهلاك . فتلاثة أرباع وفيات الأطفال ناجمة عن الأمراض التي تصيب حديثي الولادة مثل عدوى الإسهال والملاريا والحصبة وذات الرئة و نصف تلك الوفيات ينجم عن الحالة الحرجة للأطفال ناقصي التغذية والوزن . لذا فإن نقص التغذية يزيد أيضاً من خطر الموت بأمراض الطفولة . فنقص الفيتامين أ مثلاً يزيد خطر الموت من الإسهال والحصبة والملاريا بنسبة 20 إلى 24% . وبشكل عام بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية فإن أكثر من 3.7 مليون وفاة تعزى إلى نقص الوزن وإن نقص أحد ثلاثة عناصر

غذائية هامة هي الحديد والزنك والفيتامين أ يضيف من 750 إلى 850 ألف حالة وفاة (منظمة الصحة العالمية، 2000).

عقدت قمة الغذاء العالمية في المنظمة الدولية للأغذية والزراعة من 13 إلى 17 نوفمبر 1996 في روما وخلصت إلى وضع خطة للعمل الدولي لتحقيق الأمن الغذائي . ففي عام 2000 صادقت 189 دولة على ثمانية أهداف هي أهداف التنمية الألفية أولها هو تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 . والآن وبعد مرور خمس سنوات لم يتحقق الكثير في هذا الصدد ويبدو أن تلك الأهداف ستبقى أحلاماً ما لم تترجم إلى أفعال ويبقى الفقر والجوع هما أكبر التحديات حالياً أمام المجتمع الدولي حيث الضرورة الملحة لتقديم المساعدات الرسمية تحديداً للدول الأقل تطوراً . ويقوم برنامج الغذاء العالمي بتنفيذ هذا الاستحقاق في توجيه المساعدات للدول الأكثر فقراً في عالم يسوده التقسيمات السياسية والصراعات العنيفة والكوارث الطبيعية والأوبئة الفتاكة كالإيدز وغيرها . كما تلعب المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو) دوراً مهماً في تقديم المساعدات للدول وتنفيذ مقررات خطة قمة الغذاء العالمية التي تقع ضمن حدود مسؤولياتها وكذلك في رصد أوضاع الأمن الغذائي وما تحقق من أهداف القمة . في عام 1997 أطلقت الفاو حملات التليفود التي تتضمن الكثير من النشاطات الاجتماعية والحفلات الموسيقية والتبرعات التي يعود ريعها لمكافحة الجوع وقد تم جمع حوالي 14 مليون دولار حتى الآن أنفقت على مشاريع صغيرة مدرة للدخل لأسر المزارعين الصغار . تجاوز عدد تلك المشاريع المنفذة 1200 مشروع على مستوى العالم ككل تتراوح مخصصات المشروع الواحد بين 5000 و10000 دولار أمريكي بما فيها المساعدات الفنية . وتكون تلك المشاريع ملائمة لمن سيستفيد منها من أفراد المجتمع المحلي وأمنة للبيئة .

2.3. الأمن الغذائي على الصعيد المحلي

حتى منتصف الثمانينات كانت السياسات الزراعية والاستراتيجيات في سورية موجهة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الغذائية والمحاصيل الاستراتيجية . والمشاريع الحيوية للموارد الطبيعية وغيرها من التدخل الحكومي ونظام التخطيط المركزي أدى إلى ارتفاع في الإنتاج الزراعي . كما أن سياسات التسعير للمنتجات والمدخلات وبالتحديد التسويقية أدت إلى تشوهات في الأسعار وإلى عدم الكفاءة في استخدام الموارد وأثبتت عدم كفاءة الاكتفاء الذاتي .

وقد هدفت سياسات الإصلاح البرامجي التي وضعت فيما بعد إلى إزالة تلك التشوهات وتحسين كفاءة استخدام الموارد . فقد تم تخفيض الدعم على المدخلات فارتفعت الأسعار بالنسبة للمنتجين وأصبح التخطيط أقل مركزية . بعد ذلك وفي التسعينات وضعت سياسة تحرير التجارة موضع التنفيذ وتم تشجيع التنوع في إنتاج المحاصيل والتركيز على الميزة التنافسية في الزراعة السورية مما أدى تدريجياً إلى استبدال مبدأ الاكتفاء الذاتي بمبدأ الاعتماد على الذات أي إلى مشاركة أكثر فاعلية في التجارة الدولية . فتوسعت التجارة الزراعية ولعبت دوراً أهم من دورها السابق في تحقيق الأمن الغذائي . ونجحت سياسة جعل التصدير أكثر منافسة في الأسواق العالمية وتعتبر اليوم التجارة الزراعية مكوناً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي في القطر .

1.2.3. توفير الغذاء على الصعيد المحلي

لقد تمكنت سوريا بفضل نمو الإنتاج الزراعي السريع في العقود الأخيرة الماضية من تلبية الطلب المتزايد على الغذاء الناجم عن النمو السكاني وتلبية حاجة التوسع في قطاع الصناعات الغذائية . فقد تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج العديد من السلع الغذائية وفوائض في إنتاج بعضها مما سمح بتصديرها .

في دراسة قام بها المركز الوطني للسياسات الزراعية تم تقدير معدلات الاكتفاء الذاتي المستقبلية في سورية في بعض السلع الغذائية بين 2010 و2020 في ظل المعدلات المتوقعة للنمو السكاني . فتبين أنه في عام 2010 سيستمر تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الاستراتيجية وتوفير فائض للتصدير حتى عند أعلى معدل نمو سكاني متوقع (3.1%) . وفي عام 2020 معظم السلع الغذائية بما فيها القمح والبقول والخضار والفاكهة والبيض يحقق أيضا الاكتفاء الذاتي عند أعلى معدل نمو سكاني متوقع (2.7%) (جدول 1) (المركز الوطني للسياسات الزراعية ، الأمن الغذائي ، 2001). ومن ناحية أخرى ستزداد الحاجة إلى استيراد المزيد من السلع التي كانت مستوردة حالياً وأهمها السكر والرز والزيوت النباتية عدا زيت الزيتون وجزء هام من الأعلاف .

جدول 1 : معدلات الاكتفاء الذاتي المتوقعة في السلع الغذائية في سورية بين 2010 و 2020 .

السلع الغذائية	معدل الاكتفاء الذاتي (%)				
	1987-88	2010		2020	
		2.7%*	3.1%*	2.3%*	2.7%*
قمح	118	120	115	119	109
البقول الجافة	130	133	128	110	101
البطاطا	101	128	122	115	106
الحمضيات	102	148	141	155	142
التفاح	103	132	126	113	91
زيتون المائدة	100	136	127	109	100
البندورة	125	128	122	114	105
اللحم الأحمر	99.6	115	110	97	89
دواجن	100	100	95	103	95
حليب	100	101	86	99	91
الأسمك	100	85	82	93	84
البيض	103	138	132	131	120

*معدل النمو السكاني الافتراضي المتوقع للسنوات المشار إليها في الجدول .
المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، الأمن الغذائي ، 2001 .

بينما يشكل الإنتاج الدعامية الأساسية للأمن الغذائي فإن التجارة عنصر هام لاستقرار أبعاده حيث أنها توفر المواد الغذائية اللازمة وغير المنتجة محلياً . وهي تلعب دوراً هاماً في دولة مثل سورية نظراً للتفاوت الكبير في معدلات الإنتاج المحلي والتي يمكن أن تظراً نتيجة للتغيرات في مستوى و توزع الهطول المطري . ازداد حجم التجارة بشكل إجمالي وحجم التجارة الزراعية مؤخراً بفضل سياسة التحرير وازدادت عوائد التصدير بمعدلات

سريعة لتمويل الاستيراد ولضمان توفير استمرارية توفير الغذاء . فنمت الصادرات الزراعية بمعدل أعلى من نمو الواردات فكان لها تأثير إيجابي على الميزان التجاري الإجمالي .

ويعرف "المتاح للاستهلاك" على أنه الإنتاج + الاستيراد - التصدير وذلك حسب التعريف المستخدم في الموازين السلعية السنوية المعدة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. وبالتالي فإن السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك تضم توفر المواد الغذائية للاستهلاك وكذلك للاستخدامات الأخرى كالبيادر ومستوى المخزون الاحتياطي والهدر (المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغذاء والزراعة ، 2005) . وتجدر الإشارة إلى أن المتاح للاستهلاك يتطلب حسابه من المعادلة : مخزون أول المدة+الإنتاج+الاستيراد-التصدير- مخزون آخر المدة ، ونظراً لعدم توفر البيانات الدقيقة عن مخزون أول وآخر المدة فقد تم حذفها من طرفي المعادلة باعتبارهما متساويين تقريباً .

2.2.3. المتاح لاستهلاك الفرد الواحد من السلع الغذائية

تغيرت الكمية المتاحة للفرد من المواد الغذائية بين الفترتين 1999-2000 و 2001-2002 تماشياً مع تطور إجمالي الكميات المتاحة لجميع السلع تقريباً . وقد طرأت زيادة كبيرة على الكميات المتاحة للفرد من المنتجات التالية : القمح - الحمص - العدس - البطاطا والبندورة والزيتون والبيض . وطرأت زيادة طفيفة على المتاح للفرد من الحمضيات بينما انخفضت الكميات المتاحة للفرد من الباذنجان- العنب - التفاح - الملفوف - القرنبيط - اللحم الأحمر - الحليب- السمك (المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغذاء والزراعة ، 2005) .

وقد أجرت دراسة المركز الوطني للسياسات الزراعية حول الأمن الغذائي مقارنة بين الاستهلاك الفردي لسلع غذائية مختلفة بين المناطق الريفية والحضرية فتبين أن الاستهلاك الفردي لبعض السلع كالحليب (الطازج والمصنع) و زيت الزيتون واللحم الأبيض الطازج هو في الريف أعلى منه في المدن أما بالنسبة لاستهلاك الفرد من منتجات الألبان واللحم الأحمر الطازج هو في المناطق الحضرية أعلى من الريف . بينما استهلاك الفرد من الزيوت النباتية الأخرى فهو متساوي في الريف و المدن (المركز الوطني للسياسات الزراعية ، الأمن الغذائي ، 2001) .

3.2.3. الاستهلاك الفردي من الطاقة

بقي الراتب الغذائي اليومي للفرد من الحريرات مستقراً تقريباً بين الفترتين 1999-2000 و 2001-2002 متراوحاً بين 3034-3040 حريرة/اليوم (الفاو ، 2003) . وازداد الراتب اليومي من البروتين في الفترة ذاتها بمقدار 2.6% بينما بقي الدسم كما هو . وفي عام 2002 بلغ أكبر راتب يومي للطاقة من أصل نباتي (2625 حريرة باليوم تعادل 86.4% من الراتب الحروري اليومي الإجمالي) أما الطاقة من أصل حيواني فشكلت فقط 13.6% من الراتب الحروري اليومي الإجمالي (جدول 2) .

جدول 2: النسبة المئوية لاستهلاك الفرد اليومي من البروتين و الدهون من السلع الغذائية بين عامي 1999 و 2002 .

استهلاك الفرد من الدهون (%)		استهلاك الفرد من البروتين (%)		استهلاك الفرد من الحريات (%)		مجموعة المواد الغذائية
2002	1999	2002	1999	2002	1999	
7.2	6.8	37.7	38.0	32.6	32.3	حبوب
6.3	6.4	34.0	35.7	28.3	29.5	القمح
0.3	0.2	2.5	1.7	3.2	2.2	الرز
0.1	0.1	0.8	0.6	1.2	1.1	البطاطا
0.0	0.0	0.0	0.0	8.8	8.9	السكر
8.3	4.4	2.3	1.7	2.2	1.2	محاصيل البذور الزيتية
46.4	51.0	0.1	0.1	10.2	11.1	الدهون النباتية
0.3	0.4	2.2	2.2	1.3	1.2	الخضار
0.5	0.6	1.2	1.4	2.3	2.7	الفواكه
1.8	1.8	1.0	1.0	0.5	0.5	لحم البقر
6.4	6.6	3.8	3.9	1.8	1.9	لحم الماعز و الغنم
1.5	1.4	2.5	2.3	0.6	0.6	لحم الدواجن
11.1	10.9	8.9	8.8	4.2	4.1	الحليب
2.2	1.8	2.4	1.8	0.8	0.6	البيض
0.2	0.2	0.6	0.5	0.1	0.1	السمك
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي

المصدر : الفارساتات، 2003 .

وفي الجدول 3 مقارنة للراتب اليومي للفرد من الطاقة والغذاء مع بعض الدول ذات الدخل المرتفع في عام 2000 مما يؤكد ما ورد في مراجعة الأدبيات أن الراتب اليومي للطاقة المتحصل من أصل حيواني والبروتين الحيواني تتناسب مع مستوى دخل الفرد .

جدول 3 : الراتب الغذائي اليومي للفرد في سورية مقارنة مع بعض الدول ذات الدخل المرتفع في عام 2000 .

الراتب اليومي للبروتين (غرام)			الراتب اليومي للطاقة (حريرة)			
من أصل حيواني	من أصل نباتي	إجمالي	من أصل حيواني	من أصل نباتي	إجمالي	
21	53	75	417	2.635	3.052	سوريا
62	52	113	934	2.729	3.663	إيطاليا
77	40	117	1.355	2.242	3.597	فرنسا
73	42	115	1.043	2.771	3.814	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : الفاوستات، 2000 .

وفي الفترة بين 1988-1998 ازداد الراتب اليومي من الحريرات بمقدار 271 حريرة (8.7%) مع ازدياد البروتين من أصل نباتي أكثر من البروتين من أصل حيواني (الفاو، 2000) .

4.2.3. قدرة الحصول على الغذاء

تعتمد القدرة الشرائية لسرايح السكان ذوي الدخل المنخفض على عوامل مختلفة من أهمها الأسعار والدخل . فتغير الأسعار والدخل يؤدي لتغير ليس فقط الكميات المستهلكة من الغذاء وإنما إلى تغير النمط الاستهلاكي بسبب الاستبدال أيضاً .

ولتقييم تأثير تغير الأسعار والدخل على قدرة الأسر على الحصول على الغذاء تم أخذ بيانات رسمية بين عامي 1998-2002 . فتبين أنه حتى عام 2000 ارتفعت الأسعار بمعدل أكثر من ارتفاع دخل الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة مما أثر تأثيراً سلبياً على الدخل الفردي . أما بعد نمو الناتج القومي ابتداء من عام 2000 نمواً واضحاً خصوصاً في عام 2002 فلم يكن لارتفاع الأسعار أي تأثير سلبي على القدرة الشرائية والحصول على الطعام في الفترة المذكورة وذلك بسبب سياسة الدعم الحكومي للمنتج والمستهلك (المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة، 2005) .

5.2.3. سوء التغذية على الصعيد المحلي

نفذت الحكومة السورية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مشروعاً يهدف إلى تأسيس نظام متابعة تقدم تحقيق الأهداف الألفية للتنمية في سورية . ومن خلال المشروع تم تنفيذ اثنين من المسوحات المتخصصة متعددة الأغراض بين 1993 و 2000 فتم الحصول على بيانات ومؤشرات هامة في هذا المجال . وقد تم قياس

أوضاع الأطفال الغذائية بجمع بيانات حول الوزن والطول والعمر ومقارنتها مع المؤشرات العالمية وبالتالي توصيف الحالة الصحية والتغذوية للأطفال .

جدول 4 : النسب المئوية للأطفال الذين يعانون من الجوع في سورية .

2015	2000					1993					الأمراض
	الجنس			الإقامة		الجنس			الإقامة		
	إجمالي	إناث	ذكور	ريف	حضر	إجمالي	إناث	ذكور	ريف	حضر	
0.4	0.8	0.5	1.2	0.8	0.9	2.1	1.5	2.6	2.1	2	نحافة شديدة
1.5	3	2.5	3.4	2.8	3.2	6	6.2	5.9	5.4	6.7	نحافة متوسطة
0.9	1.7	1.7	1.9	1.9	1.3	3	3.2	2.8	3.3	2.7	نقص وزن شديد
2.6	5.2	4.8	5.5	5.8	4.3	9.1	8.1	10.1	9.5	8.8	نقص وزن متوسط
4.1	8.2	7.9	8.8	9.6	6.4	12	11.0	12.9	12.6	11.4	قصر شديد في القامة
5.3	10.6	10.8	10.5	12.1	8.8	14.9	14.8	14.9	15.1	14.6	قصر متوسط في القامة

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2004 .

لدى مقارنة نتائج تلك المسوحات وتطبيق الانحراف المعياري المعتمد من قبل منظمة الصحة العالمية والتي هي أقل من 3% للنحافة الشديدة و2% للنحافة المتوسطة فتبين أن النحافة بين الأطفال انخفضت من 2.1% إلى 0.8% في الفترة 1993-2000 ولكن ارتفعت النسبة بين الأطفال من عمر 10-12 شهر وهي مرحلة الفطام وتبين أن النحافة بين أطفال المدن كانت أعلى منها بين أطفال الريف في عام 2000 (4.1% و 3.6% على

التوالي) وهي أعلى عند الذكور منها عند الإناث (4.6% و 3.6% على التوالي) (جدول 4) . وقد تبين أيضاً أن المرأة الريفية هي من أكثر فئات المجتمع تعرضاً للفقر وانعدام الأمن الغذائي ويشكلون 65% من الفئات التي تحتاج للدعم والتنمية .

بالإضافة إلى ذلك فقد نفذ برنامج الغذاء العالمي تجربة تهدف إلى إعطاء لمحة مختصرة عن أوضاع الأمن الغذائي في سورية ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة وذلك في إطار تسهيل مهمة المساعدات الغذائية التي يقدمها البرنامج . وقد أظهرت النتائج أن حوالي 19% من السكان الذين يقطنون في المناطق الأكثر فقراً (المناطق الجافة وشبه الجافة أي مناطق الاستقرار 3 و4 و5) صنفوا في فئة انعدام الأمن الغذائي (برنامج الغذاء العالمي ، 2004) . وجغرافياً تتركز المناطق منخفضة الأمن الغذائي نسبياً في محافظات دير الزور والرقبة والجزء الشرقي من ريف السويداء . أما المناطق التي تقع إلى شمال شرقي دمشق وغير بعيدة عن الطريق الرئيسي الذي يربط بين حمص ودمشق فالأمن الغذائي فيها أفضل نسبياً . وذلك ينطبق أيضاً على المناطق الواقعة في محافظات أرياف الحسكة وحلب ودرعا وجزء من ريف السويداء فقد وجدت في مستوى أمن غذائي ملائم نسبياً (برنامج الغذاء العالمي ، 2004) . وبحسب الدراسة فإن أسباب ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في تلك المناطق معقدة ومتعددة الأبعاد وكثيرة العوامل ولا يمكن إلقاء الضوء عليها من قبل مؤسسة أو إدارة واحدة فقط وإنما تحتاج إلى تكاتف كل الجهات المعنية بالأمر لكي تحيط بالظاهرة وأسبابها والعمل على حلها .

4. الخلاصة والاستنتاجات

كما تمت الإشارة سابقاً فلأمن الغذائي ثلاثة أبعاد : الكفاية والاستمرارية وإمكانية الحصول على الغذاء . فالأمر يتطلب الحاجة ليس فقط لتأمين كميات كافية من الغذاء ولكن يتطلب أيضاً ضمان استمرار هذه الكميات وضمن وصولها إلى المحتاجين . وقد قدمت الأدبيات والدراسات حتى الآن تقييماً لأوضاع الأمن الغذائي في سورية أخذاً بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العامة كتوزيع الدخل وإنتاج الغذاء وعوامل متعلقة باستهلاك الأسر وبالحالة الصحية للأفراد و مقادير واردهم الغذائي . فلإجابة على السؤال الرئيس "هل هناك أمن غذائي في سورية؟" يجب البحث في الأبعاد الثلاثة السابقة :

1.4. إنتاج الغذاء وإتاحته

لقد تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج العديد من السلع الغذائية في سورية بفضل نمو الإنتاج الزراعي السريع في العقود الأخيرة الماضية لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء كما تحققت فوائض في إنتاج بعضها مما سمح بتصديرها كالقمح والخضروات والفواكه (الفاو ، الزراعة السورية على مفترق الطرق ، 2003) . بالإضافة إلى ذلك فقد ازداد متوسط المتاح لاستهلاك الفرد من السلع الغذائية الأساسية كالحبوب ، الخضار والفواكه ولحوم الدواجن بنسب عالية خلال الخمس إلى ست سنوات الماضية . وقد ازداد نصيب الفرد الواحد من البروتين بنسبة 2.65 % بينما بقي نصيبه من الطاقة ومن الدسم ثابتاً تقريباً خلال الفترة المذكورة . ويحصل الفرد على أكبر جزء من الحريرات (86.4% من إجمالي الطاقة المستهلكة اليومية) من المنتجات النباتية أما المنتجات الحيوانية فتتمثل 13.6% من إجمالي الطاقة المستهلكة يومياً .

2.4. الاستمرارية

لقد أسهمت سياسات تحرير التجارة بعد منتصف الثمانينات في رفع حجم التبادل في التجارة الزراعية في سورية . وارتفعت معدلات عوائد التصدير بشكل سريع لتمويل استيراد المنتجات الغذائية اللازمة لاستمرار تأمين الغذاء . وأهم السلع الغذائية تصديراً تمثلت بالأغنام والخضار والزيتون بينما أهم السلع استيراداً خلال السنوات القليلة الماضية هي السكر والرز ومنتجات الألبان .

3.4. إمكانية الحصول على الغذاء

أكدت الدراسات التي تمت مراجعتها في هذه الورقة ارتفاع نسبة استهلاك الطاقة والبروتين من أصل نباتي وارتفاع إجمالي البروتين المستهلك بشكل عام مؤخراً مما يعكس تأثير ارتفاع مستويات الدخل الفردي وتغير

أنماط الاستهلاك . فقد ارتفعت الرواتب الشهرية في سورية في السنوات القليلة الماضية في القطاعين العام والخاص وقد تركز هذا الارتفاع في فئات الرواتب المنخفضة بهدف تقليل الفجوة بين أعلى الرواتب وأدناها وتحقيق المساواة في توزيع الدخل . وبما أن 63% من القوة العاملة تعمل على أساس الأجور فقد انعكس ارتفاع الدخل على حياتهم إلا أن حصة الفرد من البروتين الحيواني ارتفعت بمقدار طفيف لا يذكر (الفاو ، 2000) كما لم ينعكس ارتفاع الدخل على استهلاك الأسرة للسلع الرفاهية الأخرى .

4.4. سوء التغذية

بحسب تقرير عام 2003 حول أهداف الألفية الثالثة في سورية ، انخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال وتحديداً الأطفال الرضع من 34.6 بالألف في عام 1993 إلى 18.1 بالألف في عام 2001 . وانخفض معدل الوفيات بين أطفال الفئة العمرية أقل من خمس سنوات من 41.1 بالألف في عام 1993 إلى النصف تقريباً في عام 2002 . وبالتالي ارتفع متوسط العمر المتوقع من 63 عام في بدايات التسعينات على 70 عام في عام 2001 .

ومن ناحية الحالة الغذائية للأطفال فهناك حاجة إلى مزيد من البحث والعمل للتأكد من مدى انتشار وشدة حالات سوء التغذية في المناطق الريفية على مستوى الأسرة وما لديها من مصادر طبيعية وممتلكات . ويمكن استهداف فئة الأطفال ورصد أوضاعهم الغذائية كطريقة لتقييم الآثار طويلة الأجل للسياسات المؤسساتية والتقنية الفنية . ويتبين من الجدول 4 تراجع نسبة النحافة بين الأطفال من 2.1% إلى 0.8% في الفترة المذكورة إلا أن نسبة النحافة بين الأطفال من عشرة أشهر إلى 12 شهر (فترة الفطام) وكانت في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية (4.1% و 3.6% على التوالي) في عام 2000 . وهي أعلى أيضاً عند الذكور منها عند الإناث (4.6% و 3.6% على التوالي) في نفس السنة .

5.4. الصعوبات والتحديات

لقد أثبتت المؤشرات التي أوردتها الدراسات تحقق جزء هام من الأمن الغذائي بشكل عام ولكن يبقى أمام سورية تحديات لتحقيق الأمن الغذائي حيث لا تزال العديد من الأسر في المناطق الريفية تعاني من النقص وعدم القدرة على الحصول على الغذاء وتتلخص هذه التحديات بما يلي :

- ارتفاع معدلات النمو السكاني عن معدل نمو الموارد الزراعية .
- ارتفاع معدلات البطالة مما يؤدي إلى زيادة نسبة الإعالة ويقلل من القيمة الحقيقية للدخل الفردي .
- تسرب قوة العمل من الريف إلى المدينة بسبب انخفاض دخول العاملين في القطاع الزراعي عن القطاعات الأخرى بشكل غير مبرمج وتأثيراته السلبية على المدن لحاجتهم إلى السكن والصحة والتعليم وغيره .

- الضغط على الموارد الطبيعية بسبب محدوديتها (أرض- مياه- غابات- مراعي) واستخدامها بشكل غير مرشد .
- تدهور واستنزاف وتلوث الموارد الطبيعية (الهواء والمياه والتربة والمراعي الطبيعية) .
- عدم إمكانية التوسع الأفقي الكبير في المساحات لمحدودية الموارد وتفتت الحيازات مما يعيق الاستثمار الأمثل للأرض ومكثنة الإنتاج الزراعي فيها .
- عدم توفر المشروعات التنموية المتكاملة بين القطاعات الاقتصادية طبقاً للأدوار المحددة لها ونقص الاستثمار العام والخاص في القطاع الزراعي .
- عدم توفر الأعلاف اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية إضافة إلى تدهور البادية .
- رغم تطور البحث العلمي إلا أنه ما زال دون تلبية احتياجات التنمية الزراعية .
- ضعف الاستفادة من القيمة المضافة في تصدير المنتجات الزراعية .
- عدم مواكبة نشاطات التسويق والتصدير والتصنيع لمتطلبات الأسواق الخارجية .
- ضعف توجه الاستثمارات إلى القطاع الزراعي نظراً لعامل المغامرة التي يتميز بها هذا القطاع وطول فترة استرداد رأس المال .

6.4. المقترحات

وفي ضوء تلك الحقائق نجد أن الموضوع بحاجة إلى المزيد من العمل للحد من ظاهرة انعدام الأمن الغذائي وعمقها حيث يتطلب التركيز على المناطق الريفية التي ترتفع فيها نسبة الفقر عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية وتوفير الخدمات الاجتماعية في تجمعات السكن العشوائي حول المدن الكبرى حيث تكون أوضاع سكان تلك التجمعات صعبة ويعاني قاطنوها من نقص الخدمات الاجتماعية والمدنية ويعتمدون في معيشتهم على الوظائف المؤقتة والأعمال غير المضمونة . وتتلخص المقترحات الممكنة بما يلي:

- توزيع الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة وترشيد استثمارها وإدارتها بأفضل العوائد الاقتصادية .
- استخدام التقانة الحديثة لتطوير الزراعة وتخفيض تكاليف الإنتاج وتوظيفها للمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية .
- تحويل المساحات المروية بطرق تقليدية إلى تقنيات الري الحديث المتطورة من أجل ترشيد الاستخدام والحد من استنزاف الموارد المائية وخاصة المياه غير المتجددة .
- معالجة التدهور والتلوث للحفاظ على الموارد الزراعية وخاصة المياه والتربة .
- تأمين حاجة الثروة الحيوانية من الأعلاف وتنمية البادية والمراعي وحمايتها وتطويرها .
- خلق فرص العمل وتحسين الدخل في المناطق الريفية .
- متابعة الجهود في مجال تطوير المناطق الريفية والبادية وتوسيع شبكة البنى التحتية وتوفير الخدمات المدنية للسكان فيها .

- تفعيل وتطوير البحث العلمي الزراعي ليتمكن من توظيف التقانات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي.
- الاهتمام بالتسويق والتصدير ومعالجة الصعوبات التي يعاني منها الإنتاج في مرحلة ما بعد الحصاد وتحسين أساليب التسويق والتصدير .
- إجراء دراسات شاملة ومسوحات متخصصة لتحليل ظاهرة الفقر في سورية التي تركز على كافة مظاهر ومؤشرات الفقر وتلك تحتاج إلى الكثير من الإمكانيات المادية والتقنيات الفنية .
- تحسين مستويات المعيشة للمزارعين وللأسر ذات الدخل المحدود وتوزيع الدخل القومي بحيث يحقق العدالة الاجتماعية .

المراجع

- Department for International Development (DIFD), 2001, *Sustainable Livelihoods Guidance Sheets*, London, UK, October, 2001.
- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO) and World Water Assessment Programme, 2003, *Agriculture, Food and Water*, A contribution to the World Water Development Report, Rome, Italy.
- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), 1993, Director-General's Report on Food Security: *A Review of the Concepts and Approaches*. Committee on World Food Security, Eighth Session, Rome, 13-20 April 1993.
- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), 2003, *Syrian Agriculture at the Crossroads*, FAO Agricultural Policy and Economic Development Series, Rome 2003.
- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), 2004, *The State of Food Insecurity in the World: monitoring progress towards the World Food Summit and Millennium Development Goals*, Rome, Italy 2004.
- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), 2005, *Achieving Food Security via TeleFood Micro Projects*, FAO Development projects, Rome, 2005.
- Haidar, H., Kassar, H., 2001, *The State of Food Security in Syrian Arab Republic*, Report, MAAR, Damascus, Syria.
- Hamdy, Salem, 2001, *Food Security in Syria*, a study prepared under project GCP/SYR/006/ITA FAO/Government of Italy Cooperation Programme/NAPC, Damascus, Syria, 2001.
- International Center of Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), 2004, *Sustainable Agriculture for Dry Areas*, Aleppo, Syria. August, 2004.
- Ministry of Agriculture and Agrarian Reform (MAAR), 2002, *The State of Food and Agriculture in Syrian Arab Republic*, NAPC Annual Report, under the project GCP/SYR/006/ITA FAO/Government of Italy Cooperation Programme/MAAR, Damascus, Syria.
- Ministry of Agriculture and Agrarian Reform (MAAR), 2005, *The State of Food and Agriculture in Syria Arab Republic*, NAPC Annual Report, under the project GCP/SYR/006/ITA FAO/Government of Italy Cooperation Programme/MAAR (not published), Damascus, Syria.
- Mohan, Rao, 2001, *Poverty and Food Security: Concepts, Policy Analysis and Design*, Lectures Outlines, under project GCP/SYR/006/ITA FAO/Government of Italy Cooperation Programme/NAPC, Damascus, Syria, 2001.
- Shibani Ghosh, 2004, International Center of Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), *Poverty, Household Food availability and Nutritional Wellbeing of Children in North West Syria*, Aleppo, Syria. August, 2004.
- Syrian Central Bureau of Statistics (CBS), 2004, *Annual Abstract*, Damascus, Syria, 2004.

- Syrian State Planning Commission and United Nation Development Program (UNDP), 2003, *National Millennium Development Goals of the Syrian Arab Republic*, Damascus Syria, 2003.
- UNESCO, 2003, World Water Assessment Programme, *Water for People Water for Life*, World Water Development Report, UNESCO Publishing, Paris, France.
- United Nation Development Program (UNDP), 2001, *Partnerships to Fight Poverty*, Annual Report, New York, USA, 2001.
- United Nation Development Program (UNDP), 2004, *Human Development Report*, New York, USA.
- United Nations Development Programme (UNDP), El Laithy H., Abu-Ismaïl K., 2005, *Poverty in Syria: 1996-2004 Diagnosis and Pro-Poor Policy Considerations*, Damascus, Syria, June 2005.
- World Bank (WB), Narayan, D. Et al., 2001, *Can Anyone Hear Us? Voices From 47 Countries*, Washington D.C: World Bank.
- World Food Programme (WFP) of the United Nation, 2004, *Syria Community Food Security Profiling (CFSP) within Arid and Semi-Arid Regions*, WFP Vulnerability Analysis and Mapping (VAM) Unit, ODC WFP Syria Country Office, Damascus, Syria, 2004.